

حلف الناتو وجدل البقاء والتوسع بعد نهاية الحرب الباردة

The Debates over NATO's Endurance and Enlargement after the End of the Cold War

⁽¹⁾جلية سماعيل، (ب) أدغربي محمد

⁽¹⁾طالب دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. | hid2sm@hotmail.com

^(ب)أستاذ التعليم العالي بالمركز الجامعي بتيشمسيلت، ومدير مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة.

ملخص

تناقش هذه الدراسة جدليات استمرار حلف الناتو في الوجود ومساعيه في التوسع، وتتناول الحجج والعوامل التي تقدمها في هذا السياق بعض أدبيات نظرية الأحلاف. تضع الدراسة تلك المجادلات والمناقشات في تساؤل محوري واحد: هل بقاء حلف الناتو واستمراره في التوسع ضروري، طبيعي وحيوي؟ وتنبه أيضا إلى أن الحلف بالرغم من التفاؤلية والمثالية التي تعززت ببقائه بعد نهاية الحرب الباردة ونجاحه في ضم العديد من الدول إلى النادي الأوروبي-أطلسي والمرور نحو "عولمة الناتو"، لا تزال هناك عوائق ومشاكل خفية تعترضه حاليا، ويحتمل أن تواجهه مستقبلا. إن الدراسة في سعيها لتحليل الخطابات المتعارضة بخصوص واقع ومصير توسيع الحلف، تحاول تقديم بعض المواقف في هذا الشأن، دون أن تهدف إلى إعطاء إجابات نهائية حول ضرورة استمرار توسيع الناتو أو "كبحه"، فذلك يبقى أمرا غامضا وغير مفصول فيه سواء على المستوى الأكاديمي، أو داخل مؤسسات الحلف وبين فواعله.

الكلمات الدالة: عولمة الناتو، التوسعية، الدفاع الجماعي، الجماعة الأوروبية-أطلسية، النيو-واقعية، نظرية الأحلاف العسكرية.

Abstract

This study discusses the debates over The continued NATO presence and its efforts to expand. In this regards, it examines the arguments and factors presented by the alliance theory rhetoric. The study puts these debates and discussions in one central question: is NATO's survival and its continued enlargement necessary, natural and vital? It also notes that despite the optimism and idealism that was enhanced by its continuation to exist after the cold war end and its successful integration of many countries in the "Euro-Atlantic club" and the NATO's successful passage towards "globalization", the alliance is still facing many hidden obstacles and problems currently and probably even in the future. This study, in its attempt to analyze the conflicting discourses and views about The reality and fate of NATO expansion, is trying to present some positions in this regard, without aiming to give definitive answers on whether NATO expansion should be continued or curbed. reason for this is that this expansion is still a vague, broad and unresolved matter, both at the academic level, and inside NATO's institutions or in between the alliance actors.

Keywords: : Globalization of NATO, Expansionism, Collective Defense, Euro-Atlantic Community, Neo-Realism. Theory of Military Alliances.

أولاً: جدوى البقاء بعد نهاية الحرب الباردة

برز بعد نهاية الحرب الباردة جدال ونقاش واسع حول استمرار بقاء حلف الناتو بعد زوال تهديد الاتحاد السوفيتي الدافع الرئيسي لتشكله. ولما تم الفصل في ذلك واستطاع الحلف الصمود والاستمرارية في ظروف مغايرة، برز نقاش ثان يتعلق بجدوى توسيعه وإضافة أعضاء جدد إليه، وهل سيؤثر ذلك على تناسقه وتناغمه؟ وقد أنتج ذلك موقفين: موقف يؤكد على "أزمة الحلف" بعد الحرب الباردة و"حتمية زواله" مستقبلاً، وموقف يدافع عن بقائه واستمراريته وقدرته على التكيف.

أولى التنبؤات بشأن زوال حلف الناتو أو دخوله مرحلة الأزمة أو انتهاء الحاجة إليه في وضع ما بعد الحرب الباردة شكلها الاتجاه النيو-واقعي، فقد كان ميرشابير متشائماً بشأن مستقبل أوروبا حين كتب مقالته في 1990، أي بعد زوال الثنائية القطبية، وتوقع سيناريوهات أسوأ وحروب جديدة محدودة وبلقنة لأوروبا بعد حقبة الحرب الباردة التي أطلق عليها مرحلة "السلام الطويل"، وافترض أن حلف الناتو وحلف وارسو لن يزولا فقط، بل سيبقيان فقط على الورق، وسيتوقف كل منهما عن العمل كحلف⁽¹⁾، وتساءل معه كينيث والتز عن جدوى بقاء الحلف بعد زوال التهديد السوفيتي، وقال في شهادة أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ سنة 1991 "إن الناتو شيء أخذ في الاختفاء، والمسألة هي إلى أي مدى سيبقى مؤسسة ذات معنى حتى مع احتمال بقاء اسمه على قيد الحياة"⁽²⁾، وأضاف في إحدى مقالاته أنه "ليست فقط أيام الناتو معدودة، بل أعوامه أيضاً"⁽³⁾. وقد توقعوا التزفيد للوقت (وقتنشر مقالته في 1993) أنتنسحاً أمريكاً من القارة الأوروبية وتجعل أوروبا تدافع عن نفسها. تبعاً لذلك، أشار أحد أبرز المتخصصين في نظرية الأحلاف غلين سنايدر في 1990 أن نظام الثنائية القطبية كرس توازن القوى، ومن شأن المرور نحو نظام تعددية قطبية أن يقضي على حلف الناتو وحلف وارسو أو أن يغير شكلهما، فنظام الثنائية القطبية والتنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حفظ الصيغة الرسمية للتحالف، بينما في الاتجاه المتعدد الأقطاب ستظهر على نطاق واسع إعادة انحياز غير رسمي وسيزداد الغموض بشأن مصادر التهديدات الكبرى⁽⁴⁾.

هذا الخطاب النيو-واقعي حول حلف الناتو أصطلح عليه "خطاب الأزمة" إشارة إلى التشاؤمية بشأن مصير الحلف، وقد لخص روبرت مكالاً ثلاثة افتراضات وضعها النيو-واقعيون عموماً حول حلف الناتو بعد زوال التهديد السوفيتي، وهي⁽⁵⁾:

1. سيقوم أعضاء الحلف بخفض النفقات العسكرية بشكل كبير بعد فقدان التهديد الذي كان يبرر مستويات أعلى من الإنفاق.
2. سينخرط الأعضاء في منافسات واختلافات بشأن سياسية

شهدت الأحلاف العسكرية التي تشكلت على مر التاريخ لحظات من التطور وأخرى من الاضطراب والأزمات، لكن العنصر الأساسي الذي ميّزها هو امتلاكها دورة حياة تصنع وقت ميلادها ولحظة انحلالها أو تفككها، ودورة الحياة هذه تتأرجح بين ديالكتيك السلام والحرب. لكن، بالرغم من هذا القانون في حياة الأحلاف ومصيرها، استطاع حلف الناتو كسر هذه القاعدة والاستمرار في الوجود رغم زوال الأسباب الرئيسية والسياقات الدولية التي كانت وراء تشكيله، وهو ما دفع بالمناقشات والسجلات في هذا الموضوع إلى أكثر من صعيد: سياسي، استراتيجي، مؤسسي... وامتزجت المواقف بين فريق يرى أنه سيزول قريباً أو سيستمر بضع سنوات مع أزمات ستعترض كيانه ومهامه، وفريق ثان يدافع عن حيوية الحلف بالنسبة للأمن الدولي، ويعتبر أنه يمتلك المؤسسات والقيم والمهام الكفيلة بجعله يدوم رغم تغير الأوضاع والسياقات.

بصفة عامة، يمثل الفريق المتشائم بوضعية منظمة الناتو ومستقبلها الاتجاه الواقعي، إذ يعتبر أن مبدأ توازن القوى أو توازن التهديد يشكل الدافع الأساسي لتشكيل الأحلاف، وأن غياب مثل هذه الصيغة كما جسدها نظام الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة يصنع تشكيقاً في جدوى استخدام الأحلاف العسكرية في الشؤون الدولية، سواء داخل نظام أحادية قطبية، أو نظام تعددية قطبية. لكن برز ضمن هذا الاتجاه صوت "شاذ" مثله مقرب الواقعية النيو-كلاسيكية التي ترى أن سياق ما بعد الحرب يسمح هو الآخر باستمرار الحلف مادام أنه يرتبط بالمصلحة والقوة. في المقابل، يؤسس فريق متفائل حججه على معطيات مؤسسية ولبيرالية، ويرى أن مجموعة القيم والمبادئ والمعايير، وعديد المؤسسات التي نجح الحلف في تشكيلها وتعزيز دورها، تعد بمثابة رصيد استراتيجي سيكفل للحلف التوسع والبقاء سنوات أخرى، وكأنها تقول "إن الحلف خلق ليبقى".

بينما يرى فريق المتفائلين أن حلف الناتو نجح في تحقيق الاستقرار وتوسيع نطاق جغرافيته من طريق انضمام الدول، وتوسيع المهام من النطاقات الإقليمية إلى العالمية، هناك أصوات ومواقف أكاديمية وسياسية تناقش مسألة تماسك الحلف وانسجامه، وتعتبر أن "الإفراط في التوسع" يحمل مخاطرًا وسلبيات عكس الجاذبية التي يثيرها، فحلف بأعضاء كثر ومؤسسات جديدة ومعقدة لن يكون مرناً وسيكون أكثر بيروقراطية، إضافة إلى أن اختيار مسرح عمليات عالمي سيكون مكلفاً من حيث النفقات وسيزيد من التحديات، وربما سيخلق "أعداءً جدد" وتهديدات متنوعة، ليس بمثل ما عرفه وتعامل معه الحلف خلال الحرب الباردة، بل سيكون الأمر مفتوحاً لتهديدات خفية ولا تَمَاطلية. فهل بعد أن نجح حلف الناتو في البقاء، هو مضطر للتوسع حتى يحقق أداءً أفضل، أم ينبغي عليه أن يقف عند حدود إقليميته، ويكون أكثر أوروبوية؟

الأمنية الأوروبية المتغيرة التي لا يمكن التعرف عليها بمعايير الحرب الباردة، إضافة للاختلاف في الأولويات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا⁽⁹⁾ وهو ما يستوجب تحول الحلف وإعادة تعريف السياسات الأمنية والاستراتيجيات لبناء/صنع السلام، والعمل على توسيع مهام الحلف "خارج منطقتة" وجعلها عالمية، أي خارج نطاق أمن أوروبا لتتوسع إلى الأمن في الخليج الفارسي وآسيا. وقد دعا أحد المرسلين الدبلوماسيين الحلف إلى التعامل مع هذا النظام الجديد بدل المنطق التقليدي الذي ساد خلال الحرب الباردة من أجل تفادي أن يكون على المحك في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁰⁾.

الجدير بالذكر هنا، أن "خطاب الأزمة" لم ينشأ فقط بعد نهاية الحرب الباردة، بل تعود جذوره لكل مرحلة الباردة أين برزت قضايا الخلاف بين الأوروبيين والأمريكيين، وتقاسم أعباء النفقات المشتركة، واتخاذ القرارات، وسياسات فرنسا السيادية... وغير ذلك. وقد جمع لنا والاس ثيز في إحدى مقالاته تقريبا كل ما أنتجته هذه المرحلة⁽¹¹⁾ وفي مقال ثانٍ نشره في 1990 عن "تسريح أفول الناتو" يقوم بتتبع مرجعيات هذا الخطاب الذي يعتبر أنه بدأ فعليا في 1980 ثم يربطه بأحكام نهاية الحرب الباردة التي أكدت انتصار الغرب وانتفاء الحاجة إلى الحلف، مع العلم أن ثيز اعتبر هذا الخطاب "نشوة غير مبررة وجدت في خلال سنوات قليلة"⁽¹²⁾. بدوره نبه ستانلي كوبر إلى ضرورة إعادة تعريف طبيعة التهديد والغرض من التحالف في ظل استراتيجية الانفراج (Détente) بين السوفييت والأمريكيين وفي ظل انتقال جيلي يحتمل ألا يعرف فيه الجيل الجديد معنى "الانحياز الأطلسي"، وعليه، هناك صعوبات جديدة تعترض الحلف، "فقد لا يكون الذئب على الباب، لكنه سيأتي قريبا جدا"⁽¹³⁾. وبالفعل صدقت تكهناته، ودخل الحلف في نقاش فعلي وحاد يتساءل عن فائدته ومستقبله، وانخرط المتخصصون فيما يمكن أن نسميه "خطاب الأزمة 2" بعد الخطاب الأول الذي رافق مباشرة سقوط الاتحاد السوفيتي.

بناءً على ما تقدم، هل نستنتج من دوام حلف الناتو وقدرته على التكيف أنه استطاع كسر القواعد التي وضعها الأدبيات المبكرة حول متى تتشكل الأحلاف ومتى تتفكك؟ لقد توصلت والْت (ويمكن وصفه بمنظر "التهديد") في إحدى دراساته "لماذا تبقى الأحلاف في الوجود أو تزول" أن زوال التهديد مسؤول في المقام الأول عن تغير طبيعة الحلف، هويته، تصوره أو انحلاله، ذلك أنه "إذا انخفض التهديد، أو حل محلته تهديد أكبر، فإن التحالف المشكّل لمواجهة التهديد الأصلي من المرجح أن يتغير"⁽¹⁴⁾. هذا ويدرج والْت مجموعة أخرى من الأسباب تتعلق بذلك وهي: انخفاض درجة المصداقية، السياسات الداخلية للدول الأعضاء، التنافسات الداخلية في هذه الدول، تغير الأنظمة فيها، الانقسامات الإيديولوجية. فهل تنطبق هذه العوامل على حالة حلف الناتو بعد الحرب الباردة؟ إن والْت نفسه الذي عدد هذه الأسباب، يشرح في نفس المقال

الحلف، كما سيتمتعون بقدر من الاستقلالية في رسم سياساتهم الدفاعية والخارجية.

3. سيبتعد الأعضاء عن الحلف إلى أحلاف أخرى أقل تكلفة. الملاحظ أن النيو-واقعية أخفقت في افتراضاتها، على الأقل في النقاط الثلاثة التي ذكرها مكّالا، وهو ما يدفع والاس في كتابه "لماذا يدوم حلف الناتو"، وهو من أهم المؤلفات عن هذه المنظمة، لتقديم أربعة أسباب تفسر كيف وصل تحليل الأزمة إلى خطاب مسدود، ويصطلح على هذا الخطاب "متلازمة أزمة الحلف" (alliance crisis syndrome)⁽⁶⁾:

1. بقي الحلف قائما بعد الحرب الباردة ونجح فيها، كما أنه أزماته تتلاشى بسرعة حين تنشأ قضايا بين أوروبا والولايات المتحدة.

2. إنذارات المراقبين والأكاديميين أن الأزمات الجديدة والمختلفة التي سيتعرض لها حلف الناتو والتي ستقضي عليه كانت كلها كاذبة وغير دقيقة.

3. لا يوجد توافق في الآراء بشأن أزمات الناتو من خلال دراسات مقارنة في مراحل مختلفة، وماهي الأزمة الأشد التي تعرض لها الحلف.

4. بالرغم من بعض الأزمات والخلافات التي تعرض لها الحلف وأعضاؤه، لم تكن هناك أي إرادة لأحد أعضائه في مغادرة الحلف.

نؤكد في هذا الشأن أن تركيز النيو-واقعيين على خطاب انحلال الأحلاف العسكرية أو تبدلها عقب نهاية سقوط الاتحاد السوفيتي راجع لإيمانهم أن السياسة الدولية فقدت المبادئ الأساسية التي تركزت إبان نظام الثنائية القطبية مثل: توازن القوة، توازن التهديد، المعضلة الأمنية... وغير ذلك، وأن عالم التعددية القطبية بافتقاده هذه المبادئ سيشرح التحلي عن التحالفات أو سيغير من شكلها. والظاهر أن الأمر لم يكن كذلك بعد انتهاء الحرب الباردة، فحلف الناتواستطاع أن يخالف الافتراضات التي وضعتها النيو-واقعية، وقد أكد ستيفن والْت في هذا الصدد أن التحالفات لم تزل بعد الترتيبات الأمنية الجديدة الحاصلة ما بعد الحرب في آسيا وأوروبا والتي حلت محل نظام الحرب الباردة، "فإذا كان صحيحا أن أيام الناتو معدودة - وإن كان نفس الأمر بالنسبة للتحالفات في آسيا- فإنه من الحكمة الحفاظ على رقم واسع لهذا التعداد"⁽⁷⁾. يمكن كذلك إبراز أنالنيو-واقعية لا تحدد لنا بوضوح كم يلزم من الوقت كي يزول الحلف أو يختفي، ولم تضع جدولا زمنيا لنهاية حلف الناتو⁽⁸⁾.

غير بعيد عن تشاؤمية النيو-واقعية، أكدت بعض "خطابات الأزمة" خلال فترة التسعينيات، أي في سياق حرب البوسنة والهرسك، وبعد حرب الخليج الثانية، أن حلف الناتو يمر بمخاطر وصعوبات وأزمات خلفها سقوط الاتحاد السوفيتي وصعود تهديدات عالمية جديدة، وأنه في ورطة بسبب البيئة

بشأن استخدام القوة العسكرية، أضاف أن الباحثة لم تستخدم متغيرات النظرية في تفسير سلوك الناتو من مثل: الأمن، توازن القوى، توزيع القدرات بين الفواعل، المكاسب النسبية، التكاليف، بنية النظام الفوضوية، علاقات الدول الصغرى والدول الكبرى، العقيدة الهجومية أو الدفاعية. في مقابل منهجيتها، يبين أدريان هايد بأسلوب تنظيري في فصل من الكتاب الجماعي الذي أشرف عليه حول "تنظير الناتو" كيف تستطيع الواقعية النيو-كلاسيكية تفسير أدوار الناتو واستراتيجية تعظيم قوته بعد الحرب الباردة والتي تشمل عنصرين: التوسع، وإدارة الأزمات العسكرية الإقليمية (تسمى عمليات الاستجابة للآزمات والمادة 5 "في مضمون الناتو والاستراتيجية لعام 1999")⁽²⁰⁾. ويضيف أن: "التغير في البيئة البنيوية، أدى إلى خلق الظروف التي بموجبها تمكنت دول حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من تكلفة منخفضة نسبياً واستراتيجية خالية من المخاطر لتعظيم القوة الجماعية"⁽²¹⁾. عموماً، تحاول الواقعية النيو-كلاسيكية التجاوب مع دور الناتو في بيئة ما بعد الحرب ودور الولايات المتحدة فيه، وهي تحتفظ بمادية السياسات وواقعيته، وهي برأينا ملائمة جداً للتعامل مع ظاهرة الناتو لكونه في الأخير حلفاً عسكرياً.

أورد ميثاق واشنطن المبادئ والمهام والدوافع التي كانت وراء تأسيس الحلف، وأضافت "المفاهيم الاستراتيجية" في إطار الميثاق بعض المهام والرؤى التي تستجيب للتغيرات الدولية، ومادام ما اتفق عليه يتعلق بقييم إنسانية كالحرية والديمقراطية والليبرالية والسلام، أو ترتيبات أمنية ضد التهديد والعدوان والإرهاب، يمكن القول أن الحلف "باق بقائهما"، ولم يكن ليزول بانتهاء الحرب الباردة، أضاف "أن ميثاق واشنطن، كما قال من قبل الأمين العام للحلف الجنرال وارنر (Manfred Wörner)، لم يشر إطلاقاً إلى الاتحاد السوفيتي"⁽²²⁾ ويعتبر البعض أن التنبؤ بتلاشي الحلف بعد فقدان التهديد السوفيتي مغالطة راجت في بعض الأدبيات، ذلك أن الناتو وفر دائماً مهاماً استراتيجية تتجاوز الدفاع الجماعي ضد عدو مشترك. وأتاح إطاراً متعدد الجنسيات لتطور ألمانيا، وألية لتقاسم الأسلحة النووية بين الحلفاء، أو ترتيبات للائتمالات المخصصة لحالات الطوارئ "خارج المنطقة" (المنطقة الأطلسية)، حتى أن الديمقراطية الغربية خارج التحالف كانت على الأقل ضمن حدود الحماية التي يوفرها الناتو، وباختصار، كان الناتو جزءاً لا يتجزأ من نظام أوروبى يفي طور النشوء⁽²³⁾.

بغض النظر عما تعرض له الحلف من انتقادات في سياقات الحرب الباردة وبعدها، استمر أعضاؤه في إنشاء هياكل جديدة وتوسيع بنيته التحتية المشتركة التي تسمح بتكثيف عقد اللقاءات واتخاذ القرارات في الأوقات المناسبة، أو إعداد التقارير والسياسات، وهو ما يعبر عن حيوية مؤسساتية كانت دائماً تمنح الروح لبقاء هذا الجسد السياسي-العسكري. ولعله السبب الذي عزز خطاباً في اتجاه مقابل يؤكد قدرة الحلف على البقاء. إن الحجته الأساسية التي قدمت في هذا الشأن تتعلق بنجاح

الأسباب الأخرى التي تعزز دوام الأحلاف، وتتعلق ب: وجود قوة مهيمنة داخل الحلف، الحفاظ على المصداقية، السياسات الداخلية للدول ووجود نخب وجماعات ضغط تدير الوضع لصالح التحالف. تأثير المؤسساتية، إضافة إلى التضامن الأيديولوجي، ووجود هويات المشتركة و"الجماعة الأمنية". وبين خيار الزوال والاستمرارية، يضع والت حلف الناتو ضمن القسم الثاني (في تحول واضح عن بعض افتراضاته المقترحة في مقالته الصادرة في 1990)⁽¹⁵⁾ فأعضاؤه لديهم مصلحة وإرادة في استمراره، وقد عزز الحلف مجموعة من القيم السياسية المشتركة، وسهل طابعه المؤسسي حل الصراعات الخفيفة التي ظهرت، كما سهلت الجهود المشتركة عملية التكيف مع الظروف الجيوبوليتيكية الجديدة. وبالتالي لم يكن لدى الولايات المتحدة وحلفائها سبب يذكر للتخلي عن التزاماتهم الأمنية القائمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ويبقى لديهم سبب كاف للحفاظ عليها⁽¹⁶⁾. من هنا فإن منطق "لا تهديد، لا حلف" لا يمكنه تفسير لماذا استمر الناتو.

يظهر من ذلك، أن كتلة الواقعيين غير منسجمة في مواقفها من حالة حلف الناتو، فهناك فريق يؤمن بقدرة هذه المدرسة تقديم تفسيرات جديدة عكس من ينادي ب"إفلاسها" وضرورة تجاوزها. تحاول إحدى الدراسات الهامة التي وضعتها لوكا راتي إثبات أن الواقعية النيو-كلاسيكية (Neo-Classical Realism) هي النظرية التي تتلاءم مع تطور حلف الناتو بعد سياق الحرب الباردة، إذ تعتبر أن المؤسسات الدولية في نهاية المطاف تتبع مصلحة الدول القومية المشككة لها⁽¹⁷⁾. وتشكل الواقعية النيو-كلاسيكية في أسسها وسطاً بين النيو-واقعية والبنائية الاجتماعية، فهي تدمج المستوى النظمي ولكن في ذات الوقت تعترف بالبيئة المحلية وبنى الدولة وسياساتها، ونزوعها لتحقيق المصلحة. إسقاطاً على حلف الناتو، عملت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً منذ تشكيل الحلف في 1949 على تحقيق مصالحها خلال الحرب الباردة وبعدها، وقيادة استراتيجيات الحلف ومهامه، ووصاية حماية الجماعة الأوروبي-أطلسية⁽¹⁸⁾، ومن حيث التنسيق المؤسسي رأت الباحثة أن الحلف نجح في البقاء بعد الحرب الباردة وفي اتخاذ أدوار عالمية له وتوسيع جغرافيته في عدة مناطق: البلقان، أوروبا الشرقية، دول البلطيق، الشرق الأوسط، القفقاس. فضلاً عن قيادته عمليات مكافحة الإرهاب بقيادة أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر، وتعتبر من منظور الواقعية النيو-كلاسيكية أن الحلف نجح في إنشاء تعاون مع روسيا، وبتقاسم واشنطن وموسكو أهداف استراتيجية مشتركة، فضلاً عن تعزيز العلاقات مع أوروبا، وكل ذلك يمثل بعداً معيارياً في السياسة العالمية⁽¹⁹⁾.

لكن رغم "جهد" الباحثة في إثبات تطابق هذا البراديغم مع حالة الناتو، فهي بالأساس لم تشر سوى لمهام الحلف بعد الحرب الباردة ودور أمريكا فيها، كما أنها ركزت على التنسيق والتعاون وأهملت الاختلافات الخفية والمعلنة بين الأعضاء، ومع روسيا، وكذا اختراق الحلف لبعض قواعد الأمم المتحدة

منذ نشأته لم تتعامل فقط مع التهديد خلال الحرب الباردة، بل طورت ممارسات سياسية عسكرية تستجيب للمشاكل الأمنية الناشئة بعد نهاية الحرب، ووفرت آليات لاندماج الدول الأوروبية. في نفس إطار النظرية المؤسسية، يرى اتجاه مؤسسي بنائي اجتماعي أن الحلف يضمن تنشئة مؤسسية واجتماعية للدول والمجتمعات الأعضاء، فأحد البحوث القياسية توصل إلى أن الانضمام المشروط إلى الحلف (كخطة عمل العضوية MAP) له أثر مباشر على بناء المؤسسات في بلدان ما بعد الشيوعية، فالاندماج في الناتو قوة دافعة للإصلاح المؤسسي وخطة استراتيجية "للأمن الديمقراطي"⁽³⁰⁾.

في انسجام كامل مع مقولات المؤسسية، يؤكد الليبراليون على أن حلف الناتو هو أكثر من مجرد حلف عسكري، فمنذ تأسيسه، أشارت المادة 2 من اتفاقية واشنطن (1949) إلى أن: "الأطراف سوف تساهم، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون، عوامل التضامن، والرخاء، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى تجنب الخلافات والانتقاضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية كانت أو جماعية"

فالدول المتحالفة وفق هذه النظرية تساهم في حفظ وأمننة الجماعة الليبرالية، وتوسيع نطاقها، وتماسك مؤسساتها، وخلق بيئة تجارية واقتصادية بين المتحالفين، وضمان ديمومتها. بل يذهب أحد الباحثين إلى أبعد من ذلك حين يقوم بتحليل الاقتصاد السياسي للحلف ويتوصل أنه يمتلك دورا يسمح بتجاوز أو تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عن الدول الأعضاء، فهو يتيح لها ترشيد المشتريات العسكرية ونظام القوة العاملة وتفعيل تكامل الصناعات الدفاعية، بما يسمح للحد من العبء المالي المتمثل في الحفاظ على دفاعات كافية، وأنه بمقدور الحلف تعزيز قدراتها العسكرية في ظل التقشف المالي، وهو ما يضمن أمن الدول الأعضاء، كما أن الناتو يمتلك "قوة ناعمة" قادرة على الحفاظ على النظام المالي الأوروبي (EMU) والدفاع عن مثل النموذج الاقتصادي الليبرالي ضد الهجمات الأيدولوجية الذي طالته بعد الأزمة الاقتصادية⁽³¹⁾. كما تفترض دراسة الباحث قدرة التجارة البنينية في القطاع العسكري على تغيير ظروف الاقتصاد العالمي وشروطه. أكثر من ذلك، يؤكد على أن السلام هو "أثمن المكاسب من التجارة"⁽³²⁾.

قدرة السياسات الليبرالية على خلق مؤسسات تسيير الجماعة الليبرالية عزز على ظهور مقترح نظري جديد يدعى المؤسسية الليبرالية، وهي تركيب من النزعتين المؤسسية والليبرالية، كما أنها في ذات الصدد تتلاقى مع مبادئ الوظيفة. وقد تطور هذا المقترح إلى المؤسسية النيو-ليبرالية التي تقويم العلاقات بين شكل الأنظمة والواقع الخارجي، وتفترض أن

الناتو وقدرته على التكيف مع الواقع الدولي الجديد الذي عقب نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى إعادة تعريفه للتهديدات بعد زوال التهديد الأصلي. في صدارة هذا الموقف أصحاب النظرية المؤسسية، حيث يحاولون تجاوز المقولات الأساسية الكلاسيكية في نظرية الأحلاف المتعلقة بتوازن القوى وتوازن التهديد، ويفسرون دوام الأحلاف بدوام مؤسساتها وقدرتها على التكيف مع المستجدات، والحفاظ على التناغم والتنسيق والتعاون.

يمكن أن نستند مثلا في حجج هذا الفريق إلى دراسة مكالما التي يتعامل فيها مع حلف الناتو باعتباره ظاهرة منظمتية، وأنه حقق قواعد ثلاثة تحفظ بقاء المنظمة وهي: مقاومة التغيير، التأكيد على الحاجة إلى المنظمة، والتكيف مع التغيير⁽²⁴⁾ وباعتبار الحلف منظمة عالمية ذات اعتبارات استراتيجية وعسكرية، يذهب مكالما وراء النيو-واقعية ونظرية المنظمة، ويقترح تفسير جديد يسميه "المؤسسية الدولية" أين يشرح كيف يعدل الأعضاء سلوكهم ويهيكلون سياستهم الأمنية ويكيفون أنظمتهم استجابة للترتيبات التعاونية ومعايير المؤسسة بما يتيح الحل الجماعي للمشاكل، ويفيد بأن منظوره يحلل التفاعل بين المصالح التنظيمية لحلف الناتو ومصالح أعضائه، وكيف استطاعت هذه المصالح التكيف مع واقع ما بعد الحرب الباردة من طريق المؤسسات والهياكل الموجودة⁽²⁵⁾، ومن نفس متانة المؤسسات ومرونتها في آن واحد، يقوم سيث جونسون في كتابه الأخير⁽²⁶⁾ بتتبع المحطات التي استطاعت فيها مؤسسات الحلف المدنية والعسكرية، باعتبارها فواعل بيروقراطية دولية ذات استراتيجيات داخلية وخارجية، الصمود والتكيف فيما يسميه بـ "المنعطفات الحرجة" (critical junctures) ويختار لتحليلها دراسة الحالات التالية: المرحلة المبكرة للحرب الباردة والتي تتضمن التدخل الأمريكي في كوريا وأزمة ألمانيا الغربية (من 1950-55)، مرحلة الاستجابة المرنة للأزمات (أزمة الصواريخ في كوبا، أزمة الخلاف مع فرنسا من 1962-67)، مرحلة النظام الدولي الجديد وأزمة التعامل المؤسسي الجماعي مع ما خلفه سقوط الاتحاد السوفيتي (1992-97)، والمحطة الأخيرة (من 1999-2012) تخص كيفية تعامل مؤسسات الحلف مع تهديدات لا تماثلية يشكلها الإرهاب العالمي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. يعد هذا الكتاب دراسة رائدة تنطلق من تحليل الأزمة والمؤسسية التاريخية لاختبار فعالية المؤسسات الدولية ومدى استمرارها وتحولها، فهو تقصي لتاريخ الناتو بهدف إطلاع القادة "كيف يتكيف الحلف في المستقبل"⁽²⁷⁾.

من خلال اعتبار حلف الناتو مؤسسة عقلانية يقوم فيها الأعضاء بحساب التكاليف والفوائد، تذهب سيلستي والاندري إلى اعتبار الناتو مؤسسة أمنية حققت التكيف والديمومة المؤسسية⁽²⁸⁾ وتستعمل مقاربة تكاليف المعاملات⁽²⁹⁾ لتبين كيف أن الدول تختار تكيف المؤسسات الموجودة بدل التخلي عنها أو خلق أخرى جديدة، وتتوصل الباحثة أن "موجودات الحلف" (NATO's assets) التي تتمتع بها (عامّة وخاصّة)

في 1995 انطلاقا من مبدأ الدفاع عن هذه العناصر والقيم "دراسة عن توسيع حلف الناتو" (والتي أعاد نشرها على موقعه الإلكتروني)⁽³⁷⁾ يوضح فيها كيف أن اعتماد مفهوم واسع للأمن (broad concept of security) سيكون خطوة أخرى في تعزيز الاستقرار ضمن إطار أمني أوروبي واسع، فتوسيع حلف الناتو ليشمل الأعضاء الجدد سيضاعف فوائد الدفاع المشترك واندماج الأوروبيين في المؤسسات الأوروبي-أطلسية⁽³⁸⁾.

تشرح الدراسة مختلف المبادئ التي يجب أن تتوفر في الدول الراغبة في الانضمام، وتؤكد أن التوسع يشكل ضرورة أمنية واستراتيجية وآلية لتعزيز نظام دفاع جماعي في بيئة أمنية متدهورة وخطيرة، وقد أكد الفصل الرابع منها كيف أن مبدأ التوسع يزيد من فعالية الحلف وقدرته على أداء مهامه ومهامه والاضطلاع بعمليات حفظ السلام والعمل بسرعة وبشكل حاسم وفعال في هندسة الأمن الأوروبي. كما يُضمن اتخاذ القرارات بالإجماع، وأن التدابير تخضع لمصادقية عسكرية، فضلا عن الأعضاء الجدد يستفيدون ويشاركون فيما يتعلق ب: الدفاع الجماعي، هياكل القيادة (توفير موظفين مؤهلين وممثلين للعمل في هيئات الحلف الإدارية والسياسية والعسكرية)، القوات الاتفاقية: التمارين والتدريبات، القوات النووية، هياكل القوة (متعددة الجنسيات)، تبادل المعلومات الاستخباراتية، تقاسم أعباء النفقات والمساهمة في الميزانية (القدرة على التسديد)، التداخلية (القدرة على العمل البيئي).

هذا، وقد عدد الفصل الخامس من الدراسة الآثار المترتبة على عضوية الأعضاء الجدد، بما في ذلك حقوقهم والتزاماتهم، وما الذي يتعين عليهم القيام به للتحضير للعضوية؟ يتعلق الأمر بالنسبة للراغبين في الانضمام ما تدعوه الدراسة "تحضيرا سياسيا وعسكريا"، إضافة إلى الالتزام بالاتفاقيات التي وقعها الحلف والتي بلغت آنذاك، أي 1995، حوالي 1200 إتفاقية. ويقوم الحلف بعدها بعقد تقييم لكل دولة وفهم ما هو متوقع منها، مع التركيز على مبدأ تعزيز التماسك والقدرة على المشاركة في الأنشطة العسكرية البيئية.

عملت السياسة الخارجية الأمريكية على الدفع بمبادئ وسياسات الحلف هذه قديما في الجغرافية الأوروبية "الجديدة"، وتعززت في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، المدافع الأساسي عن توسيع الناتو، إلى جانب أن الكونغرس الأمريكي أقر في 1998 انضمام بولندا، التشيك، المجر. وفي الشهادة التي قدمتها عام 1997 وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (مستشارة الرئيس) أمام لجنة الخدمات المسلحة، ذكرت أربعة أسباب تدفع لتوسيع الناتو تتمثل في: الحماية من الحروب المستقبلية في أوروبا، تقوية الحلف من خلال إضافة حلفاء جدد متمكنين، الدفاع عن مكاسب أوروبا في الديمقراطية والسلام والتكامل، وأخيرا لتصحيح أخطاء الماضي⁽³⁹⁾. أكدت أولبرايت في خطاباتها الرسمية أن الحلف لن يستثنى في توسعه أي دولة أوروبية، بما فيه قبول انضمام روسيا، وقد حاولت أن تتجاهل المساجلات الجيوبوليتيكية حول

جماعة الدول تستطيع "خلق حياة خاصة بها"⁽³³⁾ وبمقدورها الاستعداد لمجابهة الحروب والنجاح في تحقيق التعاون الأمني. نستخلص من كل ذلك، أن الليبراليين والمؤسسين ينطلقون في مناقشة طبيعة الأحلاف العسكرية ومستقبلها من اعتبارها فواعل عقلانية، وتمتلك الفاعلية والاستمرارية، والقدرة على تحقيق المصالح والأرباح. كما أن الليبراليين يعتبرون حلف الناتو حلفا إيديولوجيا.

عموما، يعتبر أصحاب هذا الموقف أن حلف الناتو هندسة مؤسسية فريدة من نوعها، وبالرغم من النقد الموجه للمؤسساتية في ثقتها بديمومة المؤسسات دون التساؤل عن أوقات انتهائها أو اضمحلالها⁽³⁴⁾ يظهر أن وثوقية الاستمرارية انتصرت وتجسد الرأي القائل بأنه "لا يمكن تصور أن تكون هناك أية علاقة عبر الأطلنطي تستحق الحديث عنها دون حلف الناتو، فهو لا يزال صفقة جيدة. وهذا هو السبب في أنه سيبقى على قيد الحياة"⁽³⁵⁾، وقد نجح في الاستمرار والتوسع أكثر من أي وقت مضى.

ثانيا: جدل التوسع

منذ أن أنشئ حلف الناتو وارتفع عدد أعضائه بشكل لافت من 12 عضو أصلي أو مؤسس إلى 29 عضوية في 2017، ونجح في اقناع دول عديدة للانخراط في "النادي الأطلسي"، فقد سارع بعد نهاية الحرب الباردة إلى تبني مجموعة من الخطط والآليات سمحت بانضمام دول أوروبا الشرقية والتي كانت أغلبها في حلف وارسو، مستغلا الفراغ الاستراتيجي الذي تركه الانهيار غير المنتظر للاتحاد السوفيتي والاستسلام المباغت للاشتراكية. وقد نجحت هذه الخطط في خلق "تحولات مشروطة" لهذه الدول، وإدماجها في أمن المنطقة الأوروبي-أطلسية، مما جعل الحلف يعتبر أنه حافظ للتغيير نحو القيم الديمقراطية والليبرالية. ناقش فيما يأتي المساجلات التي رافقت عملية التوسع، والتي هي الأخرى توزعت بين فريقين أو موقفين: فريق يرى أن توسع الحلف حيوي ووظيفي، وطبيعي، وأنه لا يتعارض مع مشاريع السلام الدولية. أما الفريق المعارض، فيرى أن التوسع فيه ضرر للحلف وللآخرين، وهو غير مجد ومكلف، ويُفقد الحلف وحدته وتناغمه، وضمن هذا الفريق هناك من يؤكد أن "عولمة الناتو" خطر يهدد نظام الأمن العالمي، ومشروع للهيمنة، وعسكرة للشؤون الدولية. يتقاطع الموقف الأول مع موقف النيو-واقعيين، ويتقاطع الموقف الثاني مع أفكار الليبراليين والمؤسسين. ولا غرو في هذا الشأن من إبداء الملاحظة التي نقلها والتز والتي تفيد أن: أسباب توسيع الناتو ضعيفة، وأسباب معارضة التوسع قوية⁽³⁶⁾، مع العلم أن الأدبيات التي تناقش هذين الموقفين جد واسعة ومتعددة، ويصعب حصرها في هذه الدراسة.

يستند المدافعون على توسيع حلف الناتو على عناصر التحول الديمقراطي والمؤسسي، الدفاع، الأمن، التعاون وترسيخ القيم التي تتعلق بالحرية والاقتصاد الليبرالي، وقد نشر الحلف

أكبر، عالم أكثر أمناً؟" يدعو المقال الأوروبيين إلى الانخراط أكبر إلى جانب الأمريكيين في مهام استراتيجية أمنية خارج أوروبا، والالتزام بمواجهة تهديدات صاعدة كالتهديد الصيني، فعالم اليوم لا مكان فيه لضعاف القلوب، وأنه من غير الواقعي، ومن غير الضروري، إعادة التفاوض بشأن وصاية الناتو لتغطية العالم. وليس هناك ما يبرر لماذا لا ينبغي لأعضاء الناتو الأوروبيين أن يساعدوا أمريكا في مناطق العالم الصعبة المتعددة⁽⁴⁵⁾.

يبرز الواقعيون في خطاباتهم أن عملية التوسع كانت تفترض تحولات نوعية في مهام الحلف ومرونة في التعاطي مع الدول من غير الحلفاء، خصوصا تلك التي كانت فترة تأسيس الحلف أو أثناء الحرب الباردة معارضة لهويته ومنظمة لنادي الأعداء. وإن كان يصح الوصف، فالتوسع يعني غربنة الشرق، وإضفاء السمة الأورو-أطلسية على الاستراتيجيات القومية، وقد نجحت منظمة الناتو في "التقاط" دول حلف وارسو مباشرة بعد تفككه، قبل أن تسنح الفرصة لهذه الدول أن تكون حلفا جديدا أو تنضم إلى أحلاف مغايرة أو حتى تختار الحياد، بل قد صنع هو لها شروط الانضمام ووضعية التموقع. أكثر من ذلك، صمم حلف الناتو حيزا جغرافيا خاصا به، نواته أوروبا ومسرح عملياته العالم. نستطيع أن نؤكد في هذه النقطة أننا لنأخذ بالأساس ظاهرة جيوبوليتيكية، تتخذ المثل إحدى عناصر وظيفتها، وليس العكس كما يبرر ذلك بعض الكتاب الأطلسيين⁽⁴⁶⁾، أو ما ذهب إليه إحدى الباحثات بأن روسيا ظاهرة جيوبوليتيكية تسعى لتحقيق منطقة أوراسية، وأن حلف الناتو ظاهرة مثالية يسعى للدفاع فقط عن القيم⁽⁴⁷⁾، وتتوافق تأكيداتنا هذه مع هذه ما يقدمه الواقعيون من حجج مادية واقعية.

أما الموقف الثاني الذي يعالج سلبيات التوسع، فيرى أصحابه أن التوسع يخلق أعباء إضافية على الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس وعلى باقي الأعضاء، وأن التبرير المؤسسي ينطلق من رؤية مثالية ولا يمكن أن يفسر التداعيات الاستراتيجية لهذا التوسع، فمثلا يعالج رائد النيو-واقعية كينيث والتر توسع الناتو من وجهة نظر واقعية، ويقدم انتقاداته في ذلك للنزعة المؤسسية، وما تقره بشأن التوسع، ففي نهاية المطاف ليست المؤسسات سوى في خدمة مصلحة الدول، وهذه المصلحة هي الدافع لإنشاء المؤسسات، وإن كان للحلف أن يستمر فليس بسبب المؤسسات بل لأن الولايات المتحدة تريد ذلك⁽⁴⁸⁾. ولكن والتر يبدي انزعاجه من عقيدة التوسع التي بدأ يتبناها الحلف، فحلف بعدد واسع من الأعضاء، يجعله أقل تماسكا وتركيزا، كما أنه يفتقد تهديدا محددًا من خصم جدي، توسعة الحلف لا تعني فقط زيادة المصالح العسكرية، بل سيكون هناك زعزعة لاستقرار الدول الأعضاء على حدودها، التوسع في الفضاء ما بعد السوفييتي والتدخل في آسيا سيدفع إلى حلف بين الصين وروسيا، فالتوسع يشتري المتاعب، والمتاعب المتصاعدة قد تحمل التوسع إلى التوقف⁽⁴⁹⁾. يتمسك والتر بقاعدة أن غياب التهديد،

توسع الحلف وركزت على خطاب مثالي ينشد أوروبا ككل (as a whole) وواحدة، وليست مجزأة بين الشرق والغرب⁽⁴⁰⁾، وفي تقديرنا أنه طموح نبغ تلك الفترة من انتصار النظام الرأسمالي ورواج أفكار العالم المفتوح والمؤحد - بطبيعة الحال مع هيمنة أمريكية- والتنبؤات بالمرور لـ "عالم مسطح" إذا ما نحن استعملنا التعبير الذي وضعه توماس فريدمان فيما بعد، وهو ما يتوافق مع عولمة الناتو.

في تقاطع مع مثالية أولبرايت وغيرها، تدافع مثلا إحدى التحليلات الكانطية المؤسسية على فكرة أن انضمام المجر إلى الناتو يساعد في الترابط مع الاقتصاد العالمي، وأن دوافع هذا الانضمام ليست بفعل دواعي أمنية بقدر ما هو فرصة للحاق بركب الغرب والانضمام إلى التحالف الذي يمثل الحداثة الأولى⁽⁴¹⁾، لذلك فالحلف يتجاوز الماضي والحاضر ليؤسس نمطا لمستقبل السلام العالمي الذي يتجسد من طريق المؤسسات والمجتمع العالمي، فهذا الموقف يعتبر أن "حلف الناتو، نظرا لموقعه الجغرافي داخل وعبر قارة أوروبا المضطربة تاريخيا، يلخص فكرة "نطاقات السلام" التي طرحها كانط بشكل أكثر وضوحا من المؤسسات الدولية الأخرى"⁽⁴²⁾. إضافة إلى ذلك، تعد المثالية الكانطية ركيزة الحلف، ويشكل توسعه هدفا خلق جماعة أمنية ومواجهة النزعة الجيوبوليتيكية لروسيا-الأوراسية، كما أن بإمكان المؤسسات "الكانطية" ضم روسيا إلى النادي الأطلسي إن نجح القادة الغربيون في إيقان التواصل معها وإيجاد لغة مشتركة بين الفاعلين⁽⁴³⁾. يتضح أن هذه النزعة المؤسسية تعززت أكثر وانتشرت بفعل نجاح الناتو في توسيع شبكتها من المؤسسات الوظيفية، دون أن ننسى أن المبادرات المشروطة التي وضعها باتت تجذب أكثر من دولة في الفضاء الاستراتيجي الروسي والسوفييتي السابق، وهو ما جعل أصحاب هذا الطرح يؤكدون أن "عولمة مؤسسات الناتو" باتت حتمية أوروبية وعالمية لا مفر منها.

في ذات السياق، يقدم بعض الواقعيين المدافعين عن بقاء الحلف كما أوردنا من قبل بعض الحجج التي تعطي للناتو حق التوسع وتعلق ب: ضرورة "كبح" روسيا عن التوسع في دول الفضاء ما بعد السوفييتي، مواجهة التهديدات اللاتماثلية الجديدة، تحقيق الأمن في أوروبا العالم. من جهة أخرى، يؤكدون على أن التوسع يضمن مصلحة المتحالفين في نظام عالمي فوضوي، ويضمن حمايتهم تحت هيمنة القوة العظمى، أي الولايات المتحدة، ويضيفون أن الميزة الرئيسية التي يتمتع بها الحلف أن التحالف خدم الغرض المزدوج: زيادة تأثير أمريكا في أوروبا، مع الحد من نفوذ روسيا، كما أن توسيع الناتو خدم أيضا غرضا آخر مهما: ففي أوائل 1990 كان هناك شعور متزايد أن الحلف كان في حالة من الإهمال واستلزم التجديد. وكان التوسع أفضل بديل متاح. وكان توسيع التحالف أرخص من التعمق بالإضافة إلى إعطائه إحساسا جديدا بالهدف، فإنه يمكن أن يعالج أيضا بعض احتياجات بلدان أوروبا الشرقية⁽⁴⁴⁾. وقد نشرت مجلة الايكونوميست في 1997 مقالا بعنوان "ناتو

أحدهم: "بعد قمة واشنطن، احتفظ قادة حلف الناتو بأن أجندة الحلف التوسعية يجب توسيعها، بل أن هذا التوسع أصبح حد ذاته مهمة"⁽⁵⁴⁾، ويمكن بالإضافة أن هذه المهمة باتت استراتيجية ومصالحة أمريكية⁽⁵⁵⁾ أكثر منها حاجة أوروبية، وهو اعتبار يدفع العديد من السياسيين والأكاديميين التأكيد على ضرورة استعادة أوروبوية الناتو.

في هذا الخصوص، تعتبر إحدى وجهات النظر التي يقدمها سيمون سيرفاتي أن عولمة الناتو ليست فكرة سيئة، وإنما فكرة سابقة لأوانها⁽⁵⁶⁾، وتحليل المسارات التي مرت بها هذه الفكرة أو الاستراتيجية، يقوم "بإعرابها" في ثلاثة أزمنة: الماضي، الحاضر، المستقبل. ففي الماضي كان الحلف إقليمياً مختصاً بأمن أوروبا، ورغم إدماج دول كتركيا واليونان كان غرض الولايات المتحدة إعادة تشكيل أوروبا وليس الحركة على نطاق عالمي، لكن لم يمنع ذلك من بروز دعوات فرنسية وأمريكية لتوسع الحلف بمقدار بروز الصراعات في العالم⁽⁵⁷⁾. أما في الحاضر، وبعد أحداث 11 من سبتمبر والتدخل في أفغانستان والعراق، تبينت النوايا الأمريكية في توسيع جغرافية المهام خارج منطقة الأمن الأوروبي، وهنا يدعو الكاتب الأوروبيين إلى مقاومة عولمة الحلف⁽⁵⁸⁾، وفي المستقبل، فستكون مساعي عولمة الحلف ضمن نظام متعدد الأقطاب الذي سيشهد قوى عالمية جديدة كروسيا والصين والهند، وفي هذا الوضع سيكون من الأفضل تأكيد تضامن الحلف قبل السعي للحصول على شركاء في أماكن أخرى⁽⁵⁹⁾. يتضح من ذلك أن سيرفاتي يدافع عن أوروبوية الحلف Europeanization وإقليميته، وما يذكره عن رؤيته هذه جد بليغ، إذ يقول "إن الحلف إن خرج من أوروبا سيخرج من التاريخ الذي أوجده، ويشوه الجغرافيا التي سمحت له بتأكيد نفسه على امتداد أكثر من ستين سنة من الوجود"⁽⁶⁰⁾. إن أمن ودفاع المنطقة الأوروبية-أطلسية معرض لتحويلات وتطورات متسارعة، وستجد دول الاتحاد الأوروبي نفسها أمام جدل حاد وواسع عما شهدته بعد سقوط السوفييت، ليس فقط قضايا توسع الحلف وتقاسم الأعباء والمهام، أو مبادرات انضمام دول من خارج القارة الأوروبية، وسيشمل ذلك النقاش مصير "الهوية الأوروبية" خصوصاً وأن بعض الالتزامات للحلف باتت لا تخدم أوروبا.

خاتمة

هذا الجدل حول بقاء أو توسع الناتو بقدر ما يكشف عن مصير الحلف، طبيعته، مهامه، مشروعيته، فهو يفتح المجال لتساؤلات رئيسية كبرى تتعلق ب: هل بالضرورة يجب أن يكون حلف الناتو خارج المجال الأوروبي حتى يكون فاعلاً؟ هل استراتيجيات "خارج المنطقة" حاجة أمريكية أم أوروبية؟ هل يعاني الناتو من نقائص وظيفية ترغم عليه التحرك في مسارح عمليات خارج منطقة الدفاع الجماعي التي أنشئ لأجلها؟ من جهة أخرى، تدفع رغبة حلف الناتو في البقاء وزيادة القدرات وعسكرة السياسات العالمية والمظاهرة بتحقيق السلام وبناء

وتوازن التهديد، سيضعف الحلف، وبالرغم من مناقضة استمرار الحلف لتوقعات الواقعية ومما أورده في مقال سابق من أن "أيام الناتو أو سنواته معدودة"، فهو يتسمك في هذا المقال (ولو بنوع من التعديل) بموقفه، ويصر أن غياب التهديد يضع الحلف في مأزق، وأن التوسع راجع للانكفاء على الداخل بدل الالتفات إلى الخارج.

إضافة إلى ذلك، يثير الواقعيون النقاش حول موقع الدول الكبرى ضمن أحلاف غير متكافئة، فيؤكدون مثلاً أن التوسع سيخل بقوة الدول الكبرى كالولايات المتحدة في حالة انضمام دول صغرى، وأن عمليات اتخاذ القرارات ستتعد فضلاً عن زيادة نفقات الدفاع. ويضيف الواقعيون الجديد أن التوسع يسارع من زوال التحالف، وأنه قرار غير حكيم اقتصادياً واستراتيجياً، فالقادمون الجدد سيضيفون القليل من القوة العسكرية للحلف، ويكونون صغاراً، في حين أن التوسع سيعني نفقات كبيرة سواء بالنسبة لأعضاء التحالف أو للدول الموقعة، الذين كانوا مسلحين يجب ترقية القوات للوفاء بمعايير الناتو⁽⁵⁰⁾، وقد تعزز هذا الموقف مع ارتفاع "فاتورة" أسلحة الحلف وعملياته، التي يقع النصيب الأكبر منها على عاتق الأمريكيين. ويضيف أحد أهم منظري التوازن مثل جرفيس أنه كلما ازداد حجم التحالف صار من الصعب عليه أداء مهمته، لأنه سوف يتوجب على الدول التي يتضمنها هذا التحالف تخصيص قدر أكبر من الوقت للسيطرة على نقاط الجدل في هذا التحالف، لذلك سوف تكون لها طاقة أقل لتخصيصها لمواجهة التحديات الخارجية التي جرى تشكيل التحالف في الأساس لمواجهة⁽⁵¹⁾.

برر حلف الناتو وأصحاب النزعة الليبرالية المؤسسية أن هدف التوسع غرضه تحقيق سلام ديمقراطي بين الديمقراطيات ونشر هذه القيم والمبادئ على نطاق إقليمي وعالمي، لكن البعض يشكك في هذه النوايا والحجج، ويتساءلون: لماذا يستمر الحلف في التوسع محاولاً إدماج "كل" أوروبا مادام أن هذا التوسع لم ينشر الديمقراطية⁽⁵²⁾، فقد فشلت دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق بعد نهاية الحرب الباردة من تحقيق ديمقراطية الحلف المستهدفة سواء قبل عملية الانضمام أو بعدها. والنتيجة هي "أن جزيرة" الناتو لم تعد ضرورية لتشجيع الديمقراطية، ويتبين أنه بعد استبعاد العديد من دول أوروبا الشرقية وخاصة دول البلطيق من الجولة الأولى لتوسع الحلف أن التقدم نحو إقامة سوق الديمقراطية ليس أمراً كافياً لعضوية الناتو⁽⁵³⁾، فهل ستمنع هذه الإخفاقات أي توسع جديد وعضويات جديدة، أم أنها ستكبحه على ما هو عليه الآن؟

إضافة إلى هذا الجدل والتخوف من توسع الناتو الإقليمي وإدماجه دول أوروبا الشرقية، تبرز المساجلات الأخرى والمنتقدة، لماذا عولمة الناتو؟ مادام وجد بالأساس للدفاع عن الجماعة الأوروبية-أطلسية؟ لقد تجاوز الحلف وظيفته الرئيسية والإقليمية وبادر ليس فقط إلى توسيع الأعضاء بل إلى إعطاء نفسه الحق في توسيع المهام وعولمتها، وكما يقول

(1996), p 85.

(10) Christoph Bertram, "NATO on Track for the 21st Century?", Security Dialogue, vol. 26 (1995), pp 65-71.

(11) Wallace J. Thies, "Crises and the Study of Alliance Politics", A - med Forces and Society, Vol 15 (Spring 1989), pp 349-369

(12) Wallace J. Thies, "The "Demise" of NATO: A Postmortem", Par - meters, (Carlisle Barracks, Pa), Vol. 20, Iss. 2, (Jun 1, 1990), p 21.

(13) Stanley Kober, "Can NATO Survive?", International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944), Vol. 59, No. 3 (Su - mer, 1983), pp 348-349.

(14) Stephen M. Walt, "Why Alliances Endure or Collapse", p 163.

(15) Stephen M. Walt, "Alliances In Theory and Practice: What Lies Ahead?", Journal of International Affairs, Vol. 43, No. 1, U.S. A - liance Management Toward The Year 2000 (Summer/Fall 1989), pp. 1-17.

(16) Walt, "Why Alliances Endure or Collapse", p 171

(17) Luca Ratti, "Post-cold war NATO and international relation - theory: The Case for Neo-Classical Realism", Journal of Transatl - tic Studies, (2006), Vol. 4, No. 1, pp. 81-110.

(18) Ibid, p 98.

(19) Ibid, pp 99-101.

(20) Adrian Hyde-Price, "NATO and the European security sy - tem: A neo-realist analysis", In, Mark Webber, Adrian Hyde-Price, Theorising NATO: New perspectives on the Atlantic alliance. New York: Routledge, 2017, p 42.

(21) Ibid, p. 42.

(22) Cited in, Robert B. McCalla, Ibid, p 446.

(23) Michael Rühle & Nick Williams, "Why NATO Will Survive", Comparative Strategy, Vol 16, No 1, (1997) p 111.

(24) Robert B. McCalla, Ibid, p 457.

(25) Ibid, pp 463-469.

(26) Seth A. Johnston, How NATO Adapts Strategy and Organiz - tion in the Atlantic Alliance since 1950. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2017.

(27) خصوصاً وأن الكاتب رائد في الجيش الأمريكي، وأستاذ جامعي. تم دعوتها لمناقشة كتابه في مقر حلف الناتو في 18 ماي 2017. ودافع عن دور موظفي الحلف الدوليين في صناعة التكيف والاستمرارية. للاطلاع على المحاضرة الصوتية، أنظر:

NATO, NATO Multimedia Library: Book Talk - "How NATO Adapts: Strategy and Organization in the Atlantic Alliance since 1950". Url: http://www.natolibguides.info/library/booktalk_ho - natoadapts

(28) Celeste A. Wallander, "Institutional Assets and Adaptability: NATO After the Cold War", International Organization, Vol 54, No 4, Autumn 2000, pp. 705-735

(29) تنطلق الباحثة من ثلاث متغيرات لتطبيق هذه النظرية على حالة حلف الناتو والمتمثلة في: (1) التكاليف النسبية للاستراتيجيات البديلة المحتملة كمفتاح للاختيار، (2) مشاكل التعاقد أو الحوكمة باعتبارها عقبات تعترض التعاون، (3) المؤسسات كوسيلة لتحقيق واستدامة التوازنات التعاونية. وتؤكد على أن المتغيرات المستعملة في نظريات التكيف المؤسسي لا تفسر إلا ضمن متغيرات التكاليف النسبية. أنظر:

Celeste A. Wallander, Ibid, p 707.

(30) Inna Melnykovska & Rainer Schweickert, "Nato as an External Driver of Institutional Change in Post-Communist Countries", Defence and Peace Economics, Vol 22, No 3, (2011) pp 279-297.

(31) Jonathan Lipow & Francois Melese, "Does NATO have a Role

الديموقراطيات ومحاربة الإرهاب إلى مناقشة جوهرية تتعلق ب: هل مجابهة التهديدات العالمية تقع فعلاً على عاتق الناتو؟ وما هو دور هيئة الأمم المتحدة والتحالفات الإقليمية الأخرى في هذه الحالة؟ هذه الأسئلة وغيرها متعددة والإجابة عنها ستبقى مفتوحة على الزمن، لكننا رغم ذلك نتفق مع الرأي الذي يقول "أنه من الصعب أن نقول كيف سيصبح حلف الناتو في المستقبل، فما هو مؤكد أنه سيكون أقل تماسكاً، أيديولوجياً وهيكلية مما كان عليه خلال الحرب الباردة. غير أن الولايات المتحدة ستواصل استخدامه كإطار متعدد الأطراف لإضفاء الشرعية على قيادتها وقوتها وممارستها" (61). ويمكن التأكيد في ذات الصدد أن حلف الناتو كما نجح في التوسع، لا يزال حلفاً غامضاً ومعقداً، ليس للأكاديميين والسياسيين فقط، بل حتى للأعضاء والفاعلين فيه.

لذلك، فمن بين أنجع وسائل تحقيق الأمن الجماعي وتقليص آثار الأحلاف هو إسناد هذه المهمات للأمم المتحدة وتعزيز سلطتها في إدارة الشؤون العالمية. وبحسب رأي أحدهم، فالشياء الأساسية والاتفاقيات واقعتين: الأول هو وجود تحالفات دفاعية تستجيب لضرورة لاجدال فيها شريطة أن تندمج في نظاماً آمناً. والحقبة الأخرى هي التفاوض الذي لا يغني عنه ويجب أن يتسم به حكم كل واحد، وأن يدعو إلى التقارب، ومبادلة وجهات النظر حول عوامل الخطر وانعدام الأمن. في كل مرة واحدة، يتعلق الأمر باستبدال الحكم الثابت، ويفضلاً أن يكون الأمر جماعياً، وسيؤدي ذلك إلى إزالة ردات الفعل الآلية. هذا هو بالضبط الغرض من وجود هيئة تمثيلية للتداول واتخاذ القرارات: مجلس الأمن (62). وإسناد الأمر في النهاية إلى هذه الهيئة سيمكّن من تغليب وجهة النظر العالمية في حفظ/بناء السلام.

الهوامش

(1) John J. Mearsheimer, "Back to the future: Instability in Europe after the Cold War", In, International Security, Vol. 15, No. 1, (Su - mer 1990), p 5.

(2) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 482.

(3) Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Pol - itic", International Security, Vol. 18, No. 2, (Autumn, 1993), pp 75-76.

(4) Glenn H. Snyder, "Alliance Theory: A Neorealist First Cut", Journal of International Affairs, Vol. 44, No. 1, Theory, Values and Practice in International Relations: Essays in Honor of William T.R. Fox (Spring/Summer 1990), pp 121-122.

(5) Robert B. McCalla, "NATO's Persistence after the Cold War", International Organization, Vol. 50, No. 3 (Summer, 1996), p 454.

(6) Wallace J. Thies, Why NATO Endures. Cambridge: Cambridge University Press, 2009, pp 15-17.

(7) Stephen M. Walt "Why Alliances Endure or Collapse", Survival: Global Politics and Strategy, Vol 39, No1 (1997), p 173.

(8) Robert B. McCalla, Ibid, pp 447-448

(9) Ronald D. Asmus, Robert D. Blackwill & F. Stephen Larrabee, "Can NATO survive?", The Washington Quarterly, Vol 19, No 2,

- mocracy". International Security, Vol. 25, No. 4 (Spring 2001), pp. 41-67
- (53)Ibid., p 69.
- (54)Zoltan Barany, Robert Rauchhau, Ibid., p 294
- (55)ينتقد الأوروبيون بشدة سياسة التوسع هذه، ويعتبرونها أنها ستصنع حدود جديدة في القارة وتخلق صدمات دائمة مع روسيا، لكن الأمريكيون، إضافة إلى الحجج التي أوردناها، يعتبرون أن استئثار الولايات المتحدة بهذه المهمة راجع لتقاعس أوروبا، وقد قال هانز فان دير بروك، مفاوض العلاقات الخارجية مع الدول من أوروبا الوسطى إلى روسيا، أن الاتحاد لا يتخذ أي موقف من سياسة توسع الناتو لأنه لا يملك "كفاءة" في مهمة توسيع الناتو. وردت كلمة المفاوض في:
- Kenneth N. Waltz. "NATO expansion: A realist's view", p 27
- (56)Simon Serfaty, « Globaliser l'Alliance ? ». Politique étrangère 1 /2008. (Printemps), p 84.
- (57)Ibid., pp 80-83.
- (58)Ibid., p 84.
- (59)Ibid., p 88.
- (60)Ibid., p 89.
- (61)Luca Ratti, Ibid., p 101.
- (62)Alain Dejammet, « Chapitre 1 – Que reste-t-il de la sécurité collective ? ». In. Guillaume Devin, Faire la paix, Paris: Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) « Références », 2009, p 48
- to Play in the Global Financial Crisis?" European Security, Vol.18, No.1, (2009) , pp. 55-62.
- (32)Ibid. p 61.
- (33)Cited in. Luca Ratti, Ibid., p 86.
- (34)Gunther Hellmann a & Reinhard Wolf, Ibid., p 28.
- (35)Michael Rühle & Nick Williams, Ibid., p 114
- (36)Kenneth N. Waltz. "NATO expansion: A realist's view". Contemporary Security Policy, Vol 21, No 2, (2000), p30.
- (37)NATO. "Study on NATO Enlargement". 03 Sep. 1995. Last updated: 05 Nov. 2008.
- Url: http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_24733.htm accessed: 13/05/2016.
- (38)Ibid.
- (39)Ainius Laša, European Union and NATO Expansion: Central and Eastern Europe. New York: Palgrave Macmillan, 2010, p 65.
- (40) وضع جان نيجمان مقالا يفصل فيه موقف أولبرايت من توسع حلف الناتو، وحلل خطاباتها وكتاباتاتها في هذا الشأن، وتوصل إلى تجاهلها للرؤية والمنهجية الجيوبوليتيكية وللواقعية السياسية بشأن هذا التوسع، وأنها اتخذت موقفا مثاليا يركز على أوروبا واحدة بأنظمة ديمقراطية وحياء ليبرالية، ترتبط أوروبا الجديدة هذه مع المثال الأمريكي. لمزيد من التفاصيل أنظر:
- Jan Nijman, "Madeleine Albright and the geopolitics of Europe", GeoJournal, Vol. 46, No. 4, Geopolitics: Its Different Faces, Its Renewed Popularity (1998), pp. 267-278
- (41) ورد في: إيان أواس، "زحزحة الستار الحديدي للسلام الدائم: توسع الناتو وحالة المجر الحديثة". في: كولين فلنت، جغرافية الحرب والسلام: من معسكرات الموت إلى الحراك الدبلوماسي (الجزء الثاني). ترجمة: عاطف معتمد (آخرون). القاهرة: المركز القومي للترجمة، (عدد 2765)، (2017) ص 404.
- (42) المرجع نفسه، ص 393.
- (43)Lasha Tchantouridze, "Geopolitics vs. Idealism: International Political Communication in the NATO Enlargement Debate". Perspectives, No. 15 (Winter 2000/2001), pp 5-15.
- (44)Zoltan Barany, Robert Rauchhau, "Explaining Nato's Resilience: Is International Relations Theory Useful?". Contemporary Security Policy, Vol. 32, Issue 2, (2011), p301.
- (45)The Economist, "Bigger NATO, Safer World?", 12 July 1997.
- Url; <http://www.economist.com/node/151263> Accessed in 13/10/2016.
- (46)Živilė Marija Vaicekauskait, "NATO Enlargement Eastwards. Not Just a Matter of Geopolitics", NAOC NATO Association of Canada, November 25, 2015
- <http://natoassociation.ca/nato-enlargement-eastwards-not-just-a-matter-of-geopolitics-part-i/>
- (47)Lasha Tchantouridze, "Geopolitics vs. Idealism: International Political Communication in the NATO Enlargement Debate". Perspectives, No. 15 (Winter 2000/2001), pp. 5-15.
- (48)Waltz, "NATO expansion: A realist's view", p 35.
- (49)Ibid., pp 32-34.
- (50)Luca Ratti, "Post-cold war Nato and international relations theory: The case for neo-classical realism, Journal of Transatlantic Studies", Vol4, No 1, (2006) p 84.
- (51) ورد في: مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية. ترجمة، أحمد مصطفى. (القاهرة: المركز القومي للترجمة، بالتعاون مع مركز المحروسة للنشر، الخدمات الصحفية والمعلومات، (كتاب عدد 2585)، (2015) ص ص 71-72.
- (52)Dan Reiter, "Why NATO Enlargement Does Not Spread D -